



OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 30-11-2023

تاريخ القبول: 13-12-2023

حوار

أصول التفسير وقواعده:

قراءة في المنجز، وأفاق التطوير

مع

د. محمد صالح سليمان⁽¹⁾

يحاوره:

يوسف عكراش⁽²⁾y.aakrache@gmail.com

ملخص:

يأتي هذا الحوار الذي أجراه يوسف عكراش مع محمد صالح سليمان بغية تسليط الضوء على أحد أبرز موضوعات الدرس التفسيري التي أثير النقاش حولها قديمًا وحديثًا، ألا وهي أصوله وقواعده أملين رصد المنجز واستشراف الآفاق من خلال مناقشة قضايا عدة من أبرزها: مداخل الضبط المفهومي وإشكالاته، والغاية من أصول التفسير، مع الوقوف على مدى اشتغال مقدمات وكتب التفاسير على أصول التفسير وقواعده، وإمكانية استخلاصها من لدن المتخصصين، ثم مناقشة المسار النظري المجرد لأصول التفسير، ومدى الحكم بقاعدة القواعد في الإنتاج العلمي المعاصر...، ليختتم القول في الحوار بالتطرق لمسألة ترسيم تسمية علم أصول التفسير وعلم قواعد التفسير على نحو منهجي منضبط يستوعب سياجه المعرفي الشيقين النظري والتطبيقي.

الكلمات المفتاحية:

الدرس التفسيري - أصول التفسير - قواعد التفسير

(1) د. محمد صالح سليمان: حاصل على درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن - جامعة الأزهر، ومدير الشؤون العلمية بمركز تفسير، وكان رئيس لجنة التوجيه بموسوعة التفسير المأثور، وأشرف على بعض المشروعات العلمية المنشورة.

(2) باحث في التفسير وعلوم القرآن، وأستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالمملكة المغربية.

للاقتباس: عكراش، يوسف، حوار أصول التفسير وقواعده: قراءة في المنجز، وأفاق التطوير مع د. محمد صالح سليمان، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج 7، ع 4، 2023، 268 - 288.

© نشر هذا البحث بموجب ترخيص (CC BY-NC4.0) المفتوح، الذي يسمح لأي شخص تنزيل البحث وقراءته والتصرف به مجانًا، مع ضرورة نسبته إلى صاحبه بطريقة مناسبة، مع بيان إذا ما قد أجري عليه أي تعديلات، ولا يمكن استخدام هذا البحث لأغراض تجارية.

OPEN ACCESS

Received: 2023-11-30

Accepted: 2023-12-13



فصلية محكمة متخصصة في
علوم الوحي والدراسات الإنسانية

An Interview

Principles of Interpretation of the Quran and Its Rules: Reviewing the Accomplished and Future Development Prospects

Dr. Ramhamed Saleh Suleiman⁽³⁾

By Youssef Aakrache⁽⁴⁾

y.aakrache@gmail.com

This interview aims to shed light on one of the most prominent topics of the interpretive lesson that has been discussed in the past and the present, namely its principles and rules, with the hope of monitoring what has been achieved and anticipating the horizons through discussing several issues, the most prominent of which are: The approaches to conceptual control and its problems, and the purpose of the principles of interpretation, while determining the extent to which the introductions and books of Al-Tafaseer (interpretations) include the principles and rules of interpretation and the possibility of extracting them from specialists. Then, discuss the abstract theoretical path of 'the principles of interpretation', and the extent of the rule of 'basics in contemporary scientific production...', to conclude the dialogue by addressing the issue of demarcating the name of the science of the 'Principles of Interpretation' and the science of the rules of interpretation in a disciplined and systematic manner whose cognitive framework includes both the theoretical and applied aspects.

Keywords:

Interpretive Lesson - Principles of Interpretation - Rules of Interpretation.

(3) :Ph.D. in Interpretation and Quran Sciences - Al-Azhar University, Director of Scientific Affairs, Interpretation Centre. He was Chairman of the Steering Committee of the Encyclopedia of Archaeological Interpretation. He oversaw some of the published scientific projects.

(4) Researcher in interpretation and Quranic Sciences, Professor of the Regional Academy of Education and Composition of the Kingdom of Morocco.

Cite this article as: Aakrache, Youssef, Review of the book Quranic Sciences: A Critique of Scientificity and Developing a Formative Approach, Journal of Namaa, Nama Center, Egypt, V 7, issue 3, 2023, 268 - 288.

© This research is published under an open license (CC BY-NC 4.0), which allows anyone to download, read and use the research for free, provided it is properly acknowledged, indicating if any modification has been made to it. This research shall not be used for commercial purposes.

بداية مما لا يخفى على فضيلتكم أن الضبط المنهجي لمختلف الممارسات التفسيرية أمر يستلزم بناء نسق نظري يكتنف في طياته مجموعة من الأصول والقواعد الحاكمة لهذه الممارسات على اختلاف منطلقاتها، الشيء الذي يتحقق من خلاله الانضباط المقصود، ومن تأمل ساحة الدرس التفسيري يلقي جهودًا هنا وهناك في مقارنة هذا الطرح، بل وزاد الاهتمام به لدى المعاصرين وتواترت كتاباتهم فيه؛ مما جعل النقاش يثور حول مدى اعتماد هذه الأصول والقواعد ضمن السياق المنهجي المؤطر لمختلف العمليات التفسيرية، وفي ضوء ذلك توجهنا إلى فضيلتكم في هذا الحوار الموسوم بـ: «أصول التفسير وقواعده: قراءة في المنجز، وأفاق التطوير» الذي اكتنف ثلة من الأسئلة المتنوعة بغية التعرف على وجهة نظرکم إزاء هذا الطرح العلمي لانشغالکم المشهود به.

السؤال 1: عادة ما نستهل حواراتنا بسؤال الماهية حيث يعد ضبط مفهوم أصول التفسير وقواعده مهمًا في هذا الحوار باعتباره مقدمة رئيسية لا غنى عنها، فما مداخل الضبط المفهومي التي تقترحونها للأصول والقواعد؟ وما أبرز الإشكالات المتعلقة بالتعريفات السائدة لأصول التفسير وقواعده؟

ثمة بعض المداخل من المهم بيانها عند الكلام عن المفاهيم الخاصة بمصطلحات «أصول التفسير» «قواعد التفسير» ونحوها من المصطلحات، ومن أبرز ذلك ما يأتي:

أولاً: أن هذه المصطلحات في صورتها الإفرادية «الأصول - القواعد» متداولة بكثرة في عدد من العلوم، وتتعدد تراكيبيها وتختلف مفاهيمها تبعًا لذلك، كأصول الفقه وأصول اللغة والقواعد الفقهية وغيرها، وقد حظيت هذه المصطلحات بتعريفات -وهي أجلى صور التجريد للمفهوم- وحظيت تلك التعريفات بشروح وتبيين لما يندرج تحتها وما لا يندرج، وبيان للفرق بينها وبين غيرها من المصطلحات وتداول العلماء هذا في مصنفاتهم منذ قرون، وصار لهذه المصطلحات المركبة حمولة معرفية معروفة يتخير منها طلاب هذه العلوم ويرجعون بينها تبعًا لمرجحات مختلفة. وكذا مصطلح «التفسير» تتفاوت دلالاته وإطلاقاته بين المفسرين، وهذا نلمسه في التعريفات الكثيرة المتداولة قديمًا وحديثًا، والتي يتسع مفهوم التفسير في بعضها ليشمل جُل ما يورده المفسرون في تفسير السور والآيات من معاني وهدايات واستنباطات وأحكام وغيرها، ويضيق في بعضها الآخر

حتى ينحصر في دائرة المعاني المباشرة للآيات، وغير ذلك مما يضيق المقام عن تفصيله وبيانه (5)، غير أن المهم بيانه هنا أنه لا يحسن بحال تجاوز هذا التفاوت أو غرض الطرف عنه عند التصدي لتعريف التفسير وأصوله وقواعده سواء في ذلك من ينقل التعريفات ويختار منها أو من يصوغ تعريفاً جديداً بحيث يحصل البيان والتحرير للتفسير المراد بيان أصوله وقواعده، ويحصل التمايز بينه وبين غيره. ثانياً: مصطلحات «أصول التفسير - قواعد التفسير» في صورتها التركيبية لم تحظ بما حظيت به مصطلحات أصول الفقه أو القواعد الفقهية من تعدد التعريفات وتداولها، بل لا تكاد تجد لها تعريفاً في كتابات العلماء السابقين إلا نادراً، مما دعا كثيراً من المؤلفين المعاصرين في أصول التفسير وقواعده إلى اللجوء لهذه المصطلحات والتعريفات المتداولة ومحاولة استنساخ تلك التعريفات أو الاستفادة منها في بناء مفاهيمهم وتعريفاتهم لأصول التفسير والقواعد، مع تغيير بعض مضامينها لتتناسب مع التفسير، وسواء كان الدافع لهذا التأثير في بناء التعريفات هو الدلالة اللغوية لهذه المصطلحات أم كان شيئاً آخر، فالمقصود هنا هو وصف حالة التعريفات المعاصرة لـ «أصول التفسير» و «قواعد التفسير» وتأثراتها مع الإشارة لبعض ما اعترها من إشكاليات.

ثالثاً: ثمة أمور جوهرية ومركزات كلية تتحكم في عملية التعريف لا بد من التنبه لها في إنشاء التعريفات وابتكارها أو في ضبطها وفهمها، إذ هي مؤثرة في اتجاه التعريفات وتنزلاتها ومقتضياتها ولوازمها، فمن ذلك مثلاً:

- وظيفة تلك الأصول والقواعد أو غاياتها، يعني هل يراد من هذه الأصول والقواعد فهم التفسير الذي أنتجه العلماء عبر العصور وضبط كيفية التعاطي مع قضاياها وتفاوته وإشكالاته، أم المراد من تلك الأصول والقواعد إنتاج تفسيرات جديدة منضبطة بتلك الأصول والقواعد، أم المراد الجمع بين الغايتين.
- النظر لـ «أصول التفسير أو قواعده» باعتبارها علمًا له مبادئه وقوانينه وقضاياها إلخ، أو النظر لها باعتبارها أدوات لإنتاج التفسير أو فهمه، أو اضطراب النظر لها وتردده بين الأمرين، أو ضبط النظر للجهتين وتحرير ما يخص كل جهة منهما.

وفي ضوء ما تقدم، فلا ينبغي التسوية بين تعريفات أصول التفسير وقواعده كافة والنظر لها دفعة واحدة وتقويمها بشكل مجمل دون التنبه لاختلاف محالها وتفاوت مدخلها التعريفي، بل ينبغي

(5) حُلَّت دراسة أصول التفسير المنشورة على موقع مركز تفسير هذه التعريفات وبيّنت ما بينها من تفاوت؛ فيمكن مراجعتها في هذا الجانب.

أن يوضع كل تعريف في محله ليظهر تفاوت المداخل التعريفية قبل أن يظهر تفاوت التعريف، وليكون التقويم للتعريفات تقويمًا صحيحًا.

رابعًا: مراعاة مقتضيات التعريفات ولوازمها، فلكل تعريف آثار تترتب عليه ولوازم، فليس التعريف مجرد ألفاظ أو نقول توضع في مقدمات البحوث والكتب دون أن تسري آثارها إلى مضامين ما طرحه هذه المؤلفات من قضايا ومضامين، وإنما يكتنز التعريف بداخله دلالة أو إشارة لكثير من المضامين، ويستلزم عددًا من اللوازم، وإهمال مراعاة هذه المضامين وتلك اللوازم يحدث انفصالًا بين التعريف وبين القضايا والموضوعات المطروحة فيبقى التعريف مجرد زينة تتوشح بها مقدمات البحوث والكتب، ولا تبقى وشائج الصلة بينه قائمة وبين بقية قضايا أصول التفسير وقواعده المضمنة في البحث أو الكتاب. خامسًا: أن كل تعريف يتجاوز النسخ والنقل مع اجتهاد صاحبه في ضبطه وتحقيقه وتحريره والممايزة يمثل مجرد مقارنة علمية تحمل وجهة نظر صاحبها، فلا يمكن تعميمها واعتبار ما سواها مردودًا أو خطأً، خاصة ونحن نتعامل مع تراث طويل ممتد زمنيًا ومكانيًا، وعليه فلا يصلح بحال الاتكاء على مجرد هذه التعريفات واعتمادها معيارًا حاكمًا على هذا التراث الطويل الممتد، وإنما يجري استثمارها واختبارها وتطويرها في ضوء الواقع التطبيقي للتفسير وما يمكن أن يوجد به في إثراء هذه التعريفات تنقيحًا وتحريًا.

السؤال 2: بعد بيان مداخل الضبط المفهومي التي تقترحونها للأصول والقواعد، مع الإشارة إلى أبرز الإشكالات المتعلقة بالتعريفات السائدة لأصول التفسير وقواعده، يتبادر إلى الذهن سؤال الغاية بعد سؤال الماهية، فما الغاية الكبرى التي تسعى أصول التفسير لتحقيقها؟

الإجابة عن هذا السؤال من وجهة نظري تتمثل في أن اشتغالنا بالعلوم الإسلامية ومنها التفسير وأصوله وقواعده هو في أصله اشتغال بعلوم التراث الإسلامي التي أنتجها العلماء على مر القرون المتطاولة، فلسنا في أرض بكر نؤسس فيها علوم إسلامية جديدة، وإنما نحن في أرض ممهدة مذلة حُرثت وورعت وجُنيت ثمارها، ولكنه صار بيننا وبينها قطيعة أو تباعد نوعًا ما، ولذا فالغاية الأولى التي ينبغي أن تضبط النظر لأصول التفسير وقواعده وتضبط مسار البحث فيها هي محاولة الوصول لأصول التفسير وقواعده التي وظفها المفسرون في تفاسيرهم التي أفنوا فيها أعمارهم، وهذه الغاية

يمكن تلخيصها في سؤال مركزي هو: كيف فسّر القرآن الكريم؟

والمقصد الرئيس من السؤال عن كيفية تفسير القرآن هو الوصول للأصول والقواعد التي وظفها المفسرون، ورصد استعمالات هذه الأصول والقواعد في ممارستهم، وما احتف بها من قرائن ودلائل وإعمال، وتقييد واستثناء ومعرفة كيفية توظيفهم لها في ذلك كله، ورصد ما كان محل اتفاق بينهم وما كان محل اختلاف، والتمييز بين الأصول والقواعد المشتركة بين أكثرهم، والأصول والقواعد المختصة بكل إمام منهم، وبهذا الجهد تبرز الأصول والقواعد التفسيرية، وتحرر مسالك المفسرين تجاهها، وتُضبط كفاءات إعمالها وإهمالها، بعيداً عن التجريد النظري والافتراضات العقلية والحدس والتخمين في تقرير الأصول والقواعد. وإن من البعيد أن يُرام بناء أصول التفسير وقواعده بتولية الدُّبر لهذا التراث التفسيري الذي أنتج كل هذه المصنفات، أو أن يتم التعامل معه بسطحية وانتقائية يخيل لأصحابها أنهم بهذه الانتقائية وتلك السطحية ضبطوا أصول التفسير وقواعده وأنها غير كافية ولا وافية، وأن عند المفسرين كافة خللاً في تلك القضية وأنهم تواردوا على الخطأ في هذا الأصل أو تلك القاعدة إلخ ذلك من التنظير البارد الذي لم يخرج من رحم الممارسة التفسيرية لآيات القرآن، ولم يتخلق من واقع المشاق التي تجشمها المفسرون في سبيل تقريرهم للمعاني التفسيرية وتحريرهم لها.

السؤال 3: بعد بيان الغاية الكبرى التي تسعى أصول التفسير لتحقيقها، نستنتج من طرف خفي أن أصول التفسير عمل تراثي في أصلها، فهل يعني ذلك الاكتفاء بأي تنظير تراثي لأصول التفسير وقراءة التفاسير في ضوءه ومحاكمته إليها؛ بدلاً من صرف الجهد في التنظير عصرًا بعد عصر؟

ليس مفاد ما تقدم من كون محل الاشتغال بأصول التفسير وقواعده هو التراث اعتماد أي تنظير تراثي للأصول أو القواعد واعتباره معبراً عن التراث التفسيري كله، وقراءة التفسير كله وفق منظوره، ومحاكمته إليه، وهذا للأسف ما حصل في عصرنا الحاضر مع مقدمة ابن تيمية التي اشتهرت بـ«مقدمة في أصول التفسير»، ولا أظن أنني أكون مبالغاً إن قلت إن «مقدمة ابن تيمية» هي التي شكلت الذهنية المعاصرة في أصول التفسير، وهي الرافد الأساسي الذي بنى المعاصرون تصورهم لأصول التفسير بواسطته، ولذا فقد صار تنظير ابن تيمية بمثابة القالب الذي يؤطر به الباحثون خططهم البحثية في أصول التفسير، وصارت أصول التفسير تدور في فلك مقدمته لا تخرج عنها إلا نادراً، بل لو بحث

الباحثون في أصول التفسير عند الطبري أو الزمخشري أو الرازي أو غيرهم لوجدوا أن المعالم الكلية للبحث هي المعالم التي أقامها ابن تيمية في المقدمة، ووصل الأمر إلى أن المقدمة صارت عند العديد من المهتمين بهذا الشأن معيارًا تقاس به صحة أو خطأ المفسرين.

إن المقدمة -لا شك- احتوت علمًا غزيرًا وتأصيلًا مفيدًا لكن هذا ليس مبررًا للوقوف عند حدودها والتأطر بها وعدم الخروج عنها، وقراءة الأصول التفسيرية من منظورها، وبخاصة في البحث العلمي الذي يفترض أن يؤسس لأفاق بحثية أرحب في أصول التفسير وقواعده، وإن مقدمة ابن تيمية على جلاله كاتبتها وعمق مضامينها تمثل رؤية ابن تيمية الخاصة التي يستفاد منها ويُنتفع بها، ولكنها لا تغني عنا شيئًا يوم نروم استخلاص أصول التفسير عند الطبري مثلًا أو غيره من المفسرين الأوائل، بل إن الذي يسهم في تطوير أصول التفسير حقًا الوصول لأكثر من رؤية تراثية تجاه الأصول والقواعد، واستخلاصها وإبرازها مما يسهم في اتساع فلك أصول التفسير وتوسيع دائرته، فالتراث التفسيري متنوع ومتعدد، وهذا يحتم علينا قراءته وفق تعدديته وتنوعه.

السؤال 4: تَعَدُّ مقدمات كتب التفاسير من أبرز المحطات التي عنيت بتقرير جملة من القواعد والأصول التفسيرية، لكن ثمة من يرى ضعف هذه المقدمات بل خلوها من هذه الأصول والقواعد، فما نظرتكم بخصوص هذه المقدمات؟ ومدى درجة ضعفها وقوتها للإسهام في البناء النظري لأصول التفسير وقواعده؟

أما مقدمات كتب التفسير فالأصل فيها أنها اكتنفت قضايا قرآنية وتفسيرية التي يرى بعض المفسرين وضعها في مقدمات كتبهم قبل الشروع في التفسير لسور القرآن وآياته، وبعض هذه القضايا له تعلق بالتفسير وأثر فيه وبعضها ليس له تأثير بارز في التفسير؛ كجمع القرآن والأحرف السبعة والمعرب ونحوها، وتتفاوت كتب التفسير تجاه ما تذكره وما لا تذكره من هذه القضايا في مقدماتها، كما تضم بعض المقدمات الإشارة للجوانب المنهجية التي يراعيها المفسر في تفسيره.

وأما عن أصول التفسير وقواعده فلا تخلو المقدمات من بعض القضايا والمضامين التي يمكن أن تكون من الأصول والقواعد، غير أن جلَّ المفسرين لم يصرحوا بكون هذه القضايا أصولًا، ولم يهبوها اسم القواعد، ومن صرح منهم بكونها قواعد كالسيوطي مثلًا فمفهوم القواعد عنده يصدق على كل أنواع علوم القرآن وليس بالمفهوم السائد في الدراسات المعاصرة من كونها أحكامًا كلية تسري على كل

جزئياتها، أو أسسًا كلية لا يستغني عنها المفسر، ولذا فالنظر للمقدمات على أنها مادة محضة للأصول والقواعد، أو أن المفسرين قصدوا لذكر أصول التفسير وقواعده وفق مفهوم معين وتوارد على ذلك بعضهم أو جميعهم خطأ محض أو رثه الظن بأن الأصول والقواعد لا بد أن يكون منصوصًا عليها منطوقًا بها، وأورثه كذلك التأثر بالأعراف الأكاديمية التي يلتزم الباحثون فيها النص على منهج العمل في مقدمات رسائلهم وبحوثهم حتى توهم بعض الباحثين أن ذلك لازم للمفسرين فعدوا مقدماتهم من باب القواعد والأصول، أو من باب النص على مناهجهم المتبعة في التفسير، ولا هي من هذا ولا ذلك، ولا يمكنهم الإفصاح عن مناهجهم وصياغتها في إطار نظري لأن العلم لم يكن يومئذ طريقًا مسلوغًا مهمبًا خاليًا من الإشكالات والتداخلات يشد فيه العالم خيطًا يلتزم السير عليه، بل هو طريق تختلف فيه الأحوال، وتتعدد فيه القرائن، وتكثر فيه الاحتمالات، وتتعارض فيه الدلائل، وتتنازع فيه القواعد، وتتعدد فيه الأوجه التي يمكن أن يقع عليها الاختيار، فينظر العالم في كل موطن من ذلك نظرًا خاصًا ليستخلص من بين ذلك كله رأيًا مؤيدًا بالشواهد مدعومًا بالدلائل، وهذا غيض من فيض، فكيف يكون بإمكانه النص على ما يسميه المعاصرون بالمنهج، أو الإبانة عن طريقته التامة في معالجته لكل تلك الإشكالات، هذا ما لا يمكن أبدًا.

والحكم على المقدمات بضعف ما يخص الأصول والقواعد أو بخلوها من الأصول والقواعد هو فرع عن التوهم السابق بالنظر للمقدمات على أنها أصول أو قصدت لتقرير الأصول أو بعضها، وإذا افترضنا صحة هذا الحكم على المقدمات فهو حكم قائم على تصور معين للأصول والقواعد ثم إدراج المقدمات التفسيرية تحت هذا التصور وقسرها عليه، ومن ثم الحكم عليها بالضعف أو الخلو من القواعد والأصول.

إن كون مسار أصول التفسير وقواعده في التصور المعاصر يعاني من إشكالات أو يطمح إلى آفاق معينة في النهوض والتأسيس لا يعني جر كل التراث التفسيري لهذه الإشكالات، فلا حرج من التعاطي مع هذه الإشكالات ومحاولة معالجتها، والمضي قدمًا في تطوير ما يخص أصول التفسير وقواعده ولكن ليس من مستلزمات ذلك افتعال إشكالات لما لم يقصد المفسرون إليه ولم يروموا له ولا بيانه ولا تقريره، ولذا تبقى المقدمات منظورًا لها في حدود ما يمكن أن تشملها من الفوائد في علوم القرآن أو التفسير أو الأصول والقواعد دون تحميل المقدمات عبء الإشكالات التي يتعناها من يكتب في كل هذه القضايا.

السؤال 5: بعد المقدمات في السؤال الماضي، لا شك أن التفاسير القرآنية على مرّ القرون حافلة بعدد وافر من الأصول والقواعد التفسيرية التي وظفها المفسرون في تفاسيرهم، فما نظرتكم لأصول التفسير وقواعده في تلك التفاسير؟ وما أبرز الإشكاليات التي تعترض طريق من يحاول استخلاص الأصول والقواعد من التفاسير؟

مما يجب أن نوليه النظر والاهتمام عند النظر للعلوم الإسلامية وقضاياها الكلية، ما يمكن تسميته بالمسار التطبيقي للعلوم الإسلامية، وهو المسار القائم على الممارسة العملية للعلم، والمعالجة التطبيقية لمسائله وموضوعاته، فذلك المسار هو المهيغ الواسع للعلوم والميدان الحقيقي لها، ونقطة الانطلاقة الأولى التي بدأت منها كل العلوم الإسلامية ومرتكزها الرئيس الذي بواسطته تشكلت ونمت واتسعت. وإذا كنا هنا بصدد الكلام عن أصول التفسير فلا شك أن المسار التطبيقي للتفسير حفل بثروة علمية زاخرة بدأت بوادرها في العصر النبوي ثم أخذت في الاتساع والتزايد منذ عصور الصحابة والتابعين ثم ما تلاها من العصور والأزمان حتى يومنا هذا، وهي ممارسة كما شملت كل العصور، شملت كل أقطار العالم الإسلامي، وكل مذاهبه واتجاهاته العقديّة والفقهية وغيرها.

إن المصنفات التفسيرية المتكاثرة عبر العصور تكتنز في طياتها وتفصيلها كثيرًا من الأصول والقواعد، إذ لم تكن ممارسة مصنفها للتفسير خالية في الجملة من أصول أسسوا عليها تفاسيرهم، أو قواعد وظفوها في بيانهم لمعاني القرآن الكريم ولذا فالتصدي لأصول التفسير أو قواعده استخلاصًا أو ضبطًا أو تقريرًا أو تأريخًا لا يصلح بحال أن يتجاوز تلك الثروة التفسيرية الكبيرة، ولا ينبغي أن يغفل الميلاد الأول لهذه الأصول والقواعد، ولا أن يولي دبره للحركة الدائبة لهذه الأصول والقواعد في ميادين الثروة التفسيرية ومسالكها المتعددة.

وما تقدم مفاده أن هذا المسار التطبيقي يحتاج إلى تبني مشروع علمي كبير لاستخلاص الأصول والقواعد التي تأسست عليها الممارسة التفسيرية فهمًا وإنتاجًا وترجيحًا ونقدًا إلخ عبر هذه القرون المتطاولة والمسالك المتباينة، غير أن ثمة إشكالات تحتف بذلك المشروع العلمي الكبير تقتضي تأسيس المداخل المنهجية اللازمة لانضباط الاستخلاص وصحة نتائجه وتوافقها مع الواقع التطبيقي، ومن أبرز هذه الإشكالات ما يتعلق بـ:

مصطلحات ومفاهيم الأصول والقواعد التفسيرية: فليس ثمة حضور غالبًا في التراث التفسيري التطبيقي لمصطلحات الأصول والقواعد التفسيرية، فضلًا على أن يكون ثمة قصد لتعريفها وبيان مفاهيمها ودلالاتها، إذ ليس من غايات تلك التفاسير التنظير لذلك ولا التصدي له، ولا من شأنها ذلك لانصباب جهدها نحو الممارسة التطبيقية رأسًا، ووجود بعض المقدمات النظرية في بعض التفاسير غير كافٍ في ذلك، ولا سائغ اعتماد كل مضامينها أصولًا وقواعد، ولا سائغ تعميم ما يصلح منها أصولًا وقواعد على التراث التفسيري كافة.

تشكل القواعد والأصول في هذه التفاسير من حيث ظهورها والنص عليها، أو خفاؤها وكمونها مع سريان آثارها في التطبيقات التفسيرية، فليست الأصول أو القواعد دومًا سافرة بارزة، بل الغالب أنها سارية في التطبيقات والأقوال تتلمس آثارها وإن لم تبرز نصوصها، وهذا يحتاج إلى التبصر بكيفية استخلاص الأصول والقواعد وضبط مسالك ذلك الاستخلاص فيما حصل النص عليه أو فيما لم يحصل نص عليه.

كيفية توظيف الأصول والقواعد: والمقصود به حركة الأصول والقواعد في قضايا العلم ومسائله وتنزيلها على الجزئيات والفروع، وما يعرض لها بسبب تلك الحركة وذلك التنزيل من استثناءات وتقييدات، وإعمال وإهمال، أو ترجيح لما تقتضيه أو ترجيح لما يقتضيه غيرها من الدلائل والشواهد، فليس توظيف العلماء للأصول والقواعد دومًا مطردًا على مسلك واحد، ولا ملتزمًا لجادة معروفة، بل يتفاوت التوظيف للقواعد والأصول بحسب كل موطن وما فيه من قرائن ودلائل تقتضي تقييد العمل بالقاعدة أو الاستثناء منها أو العدول عنها إلى غيرها لاعتبارات أخرى ترجح لدى العلماء العدول عنها، وليست القواعد والأصول دومًا مجرد قوالب لفظية يلتزم المفسرون مضامينها وفق مسلك واحد أو حالة واحدة، بل هي بمثابة الأدوات التي يتفاوت استعمالها صعودًا ونزولًا وإعمالًا وإهمالًا بحسب تفاوت أنظار العلماء لها، وبحسب كل مسألة وما يحتف بها من القرائن والدلائل الأخرى.

اتفاق المفسرين واختلافهم تجاه الأصول والقواعد: فالناظر في التراث التفسيري لاستخلاص الأصول والقواعد سيجد أن منها ما يمثل قدرًا مشتركًا بين جُلِّ المفسرين أو جميعهم ومنها ما يتفرد به بعضهم، كما أن منها ما هو متفق عليه بين أكثرهم أو جميعهم، ومنها ما هو محل اختلاف بينهم، فينبغي تمييز ذلك كله وضبطه وعدم تعميم تلك الأصول والقواعد على كل المفسرين ولا على تاريخ التفسير الطويل الممتد.

وإن التبصر بهذه الإشكالات وتحرير مداخلها، وفهم أسبابها، وبيان منهجية التعاطي معها، وتحليل آليات معالجتها ومسالك تجاوزها، والتنبه لفتاوت نتائجها ومعطياتها ولوازمها هو السبيل الناجع لبناء المداخل التأسيسية المنهجية اللازمة لاستخلاص أصول التفسير وقواعده من المسار التطبيقي الواسع الممتد، إذ محاولة الاستخلاص للأصول والقواعد التفسيرية دون تصور هذه الإشكالات وكيفية التعامل معها ستكون محاولة غير مؤسسة منهجيًا ولا صحيحة علميًا ولا مثمرة عمليًا.

السؤال 6: وفي سياق الحديث عن التفاسير باعتبارها مادة خامًا وأرضًا خصبة لاستخلاص الأصول والقواعد، ينقدح في الذهن سؤال معاكس شيئًا ما للسؤال الماضي يتمثل في الآتي: هل أصول التفسير تتعلق بكل ما يمكن استفادته من الآيات أم هي منحصرة في بيان معاني الآيات وما كان وثيق الصلة بها؟

من المهم بيانه أن التفسير الذي نتكلم عن أصوله وقواعده في هذا الحوار ليس هو التفسير من حيث كونه خواطر وهدايات وتأملات ومُلحًا ولطائف، ولا هو التفسير من حيث كونه استخلاصًا للسنن الإلهية في الحياة، وإنما التفسير من حيث كونه صنعة تتعلق بمعاني الآيات، فهذا هو الذي يحتاج في إنتاج المعاني ونقلها وفهمها والاختيار منها والترجيح بينها إلى أصول وقواعد، وأما الخواطر والتأملات ونحوها فليس مثلها مما يضبط بأصول وقواعد لأنها نابعة عن الذوق الخاص بكل من رامها، لا من مقاييس ودلائل وموارد يمكن حصرها، ولذا ستجد أن جل كتب التفسير المشهورة لم تتجه عنايتها للتأملات والهدايات ونحوها، وإنما كان عملها مرتكزًا على المعاني التفسيرية وما كان وثيق الصلة بها لأنها الأساس الذي يقوم عليه ما وراءه.

وإذا اتضح هذا فثمة وجهة نظر أحب بيانها وهو أنني قدمت أن غاية العمل في أصول التفسير يدور حول سؤال كيف فسّر القرآن؟ ولست أرى أن من غايات أصول التفسير - في ضوء كون التفسير صنعة تتعلق بالمعاني - بسؤال كيف نفسر القرآن؟ بل أرى أن هذا من التنظير الافتراضي المحض، ذلك أن الوصول إلى (كيف نفسر؟) ثمرة من ثمار الاشتغال البحثي بـ(كيف فسّر القرآن؟)، ولا يتم الوصول إليه إلا عبر الحذق التام بممارسات المفسرين وضبط مسالكهم في تقرير المعاني التفسيرية نقلًا وإنتاجًا، وغير ذلك فكيف يتصور أنه قسيم له وفي مقابلته؟

وينضاف إلى ما سبق أن إنتاج المعاني التفسيرية يدور في إطار منضبط محكوم في كل موطن من مواطن الإنتاج بعدد من الموارد أو الأدوات التفسيرية كاللغة والقرآن والسنة والسياق إلخ، وقد أنتج المفسرون كثيرًا من المعاني التفسيرية بمراعاة هذه الموارد عبر القرون ومساحة الإضافة على ما ذكره - وإن كانت ممكنة بل قد تكون واجبة- ليست متسعة، وابتكار موارد أو أصول جديدة للبيان ليس بابه مفتوحًا على مصراعيه ليسمح بوجود مستويين متقاربين لأصول التفسير في اشتغالها البحثي، أعني مستويي الاشتغال بـ(كيف فُسر؟) و(كيف نفسر؟)، وليس في هذا إغلاقًا للاستفادة من القرآن وتوظيف آياته في الأحداث والنوازل وتثوير النظر فيه وتفعيله في مجريات الحياة كما يتوهم البعض، وإنما هذا بيان لواقع صناعي علمي في خصوص إنتاج المعاني التفسيرية وفق موارد محددة تفرضها الألفاظ والتراكيب القرآنية والسياق وغيرها، فالمعاني التفسيرية منحصرة ومؤطرة بهذه الموارد والأصول، والنعي على المفسرين بأنهم لم ينشغلوا بهدايات القرآن ومقاصده وإبرازها للناس سببه عدم التفريق بين المقامين.

السؤال 7: ثمة محاولات علمية معاصرة في عدد من الرسائل العلمية وغيرها رام أصحابها استخلاص الأصول والقواعد التفسيرية من كتب التفسير، فما أبرز الإشكاليات التي احتفت بتلك المحاولات؟

الناظر لمحاولات استخلاص الأصول والقواعد من المسار التطبيقي سيجد أن ثمة محاولات معاصرة كثيرة سعت لاستخلاص تلك الأصول والقواعد سواء كان ذلك الاستخلاص من كتب التفسير أو غيرها، إلا أن كثيرًا من هذه الجهود لم تضبط مداخلها التأسيسية لكيفية التعاطي مع هذه الإشكالات السابقة في الواقع الممتد فغشي عملها كثير من الإشكالات كان من أبرزها:

تطويع المسار التطبيقي للواقع القائم في المسار النظري:

ثمة مسار نظري لأصول التفسير وقواعده تتجلى مظهره في كثير من المؤلفات النظرية المتداولة، وستناول الكلام عنه بعد قليل، غير أن المراد هنا بيان أن هذه المؤلفات النظرية مثلت الركيزة الأساسية

لكثير من المحاولات المعاصرة التي تروم استخلاص أصول التفسير وقواعده من المسار التطبيقي، أي أن مفاهيم وموضوعات ومسائل أصول التفسير وقواعده المقررة في المؤلفات النظرية هي التي تم الانطلاق منها والاعتماد عليها أثناء محاولات الاستخلاص من المسار التطبيقي، وبذا صارت أفكار هذه المؤلفات النظرية ومفاهيمها وكثير من مضامينها بمثابة القوالب التي تم الولوج للمسار التطبيقي لتعبئتها، ولذا فالوصف الأصدق لكثير من المحاولات المعاصرة التي قصدت للمسار التطبيقي للتفسير أنها تبحث عن تطبيقات لأصول وقواعد مقررة سلفاً لا أنها تستخلص من المسار التطبيقي أصولاً ولا أنها تستخرج منه قواعد، ولا أنها تبني بناءً جديداً، ولعل أقوى شاهد على ذلك أن جل موضوعات ومضامين هذه المؤلفات متقاربة إن لم تكن متحدة رغم اختلاف التفاسير التي عملت عليها وتعدد مناهجها وتنوع طرائقها. ولا شك أن لوازم هذا التطويع كثيرة غير أن أخطرها وأبرزها غياب التأسيس المنهجي المسوغ لصحة الانطلاق من مادة الأصول والقواعد الكائنة في المؤلفات النظرية، فقد تجاوزت كثير من المحاولات المعاصرة ذلك التأسيس المنهجي وانطلقت من المادة النظرية القائمة مباشرة دون إثبات مسوغات ذلك الانطلاق منها ودون إبراز لدلائل اعتماد مفاهيمها ومضامينها، ودون بيان لمنهجية التعامل مع التفاوت الحاصل في المادة النظرية في مفاهيمها ومضامينها، ودون إيابة عن كيفية تنزيل هذه المفاهيم والأصول على مادة التراث التطبيقي، ومعايير ذلك التنزيل...، مما يلزم بيانه مما يتعلق بالتأسيس المنهجي اللازم للانطلاق من تلك المادة.

إن غياب التأسيس المنهجي المسوغ للانطلاق من المؤلفات النظرية لا يقتصر على التسليم ببعض الخطأ الكائن في بعض المؤلفات النظرية التي اعتمدت، ولكنه يتجاوز ذلك حتى لما ثبتت صحته في هذه المؤلفات النظرية، إذ صحة الأصول والقواعد في ذاتها مفهومًا ومضمونًا لا يلزم منه صحة نسبتها لمفسر أو إثبات اعتداده بهذه الأصول وتلك القواعد دون قيد أو شرط، أو صلاحيتها للتطبيق عنده، فصحتها - إن ثبتت - شيء مباين لاعتماد قاعدتها عند مفسر وسريانها في تفسيره.

وبيان آثار ذلك التطويع ولوازمه لا يناسب التطويل بذكرها هنا غير أن المقصود بيان أن ثمة فارقاً كبيراً بين مسار تطبيقي يراد استكشاف واقعه واستخلاص أصوله وقواعده، وبين مسار نظري متقررته أصوله وقواعده وقائمة مادته فلا ينبغي الانطلاق في المسار التطبيقي وفق تصورات المسار النظري.

قصر الاستخلاص للأصول والقواعد على ما حصل النص عليه في التفاسير:

الناظر في المحاولات المعاصرة لاستخلاص أصول التفسير وقواعده من المسار التطبيقي للتفاسير يلوح له بجلاء اقتصار عملها على استخلاص النصوص التي وردت في كتب التفسير، بصياغة تشبه صياغة الأصول والقواعد أو لمح فيها المستخلصون أنها تفيد قانونًا أو ضابطًا أو قاعدة إلخ، وحتى يتضح هذا الإشكال فلا بد من إشارة عابرة إلى أن الأصول والقواعد التي اعتمدها المفسرون يمكن تقسيمها تجوزًا إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: الأصول والقواعد التي اعتمدها ووظفوها في تفاسيرهم دون أن يصرحوا بها بله أن يلتزموا بصياغتها بصياغة قاعدية، فهي سارية في تفاسيرهم سريان الدم في العروق، وحاضرة في ممارستهم التفسيرية بالفعل وإن لم تحضر بالقول.

القسم الثاني: ما صرحوا به من نصوص تحتمل أن تكون أصولًا أو قواعد أو ضوابط. وبدهي أن الأصول والقواعد المتعلقة بالقسم الأول ليس من السهل اقتناصها؛ لأنها ليست بارزة للعيان، بل هي كامنة في ممارسات المفسرين وتصرفاتهم، ولذا فلا سبيل إلى استخلاصها إلا بصحبة طويلة لكتب التفسير ذات التأسيس المنهجي، وخبرة عريضة بمسالك مؤلفيها، ورصدًا لسريان تلك الأصول والقواعد في تفاسيرهم وكيفيات توظيفهم لها وتفاوت حالاتها عندهم إعمالًا وإهمالًا؛ إذ غالبًا ما يحصل قدر من التمايز بين المفسرين في نفس الأصول والقواعد التي يعتبرها كل منهم، كما يحصل قدر من التمايز في كيفيات التفعيل والتوظيف الذي يجعل لكل مفسر أثره وبصمته الخاصة التي يسم بها الأصول والقواعد. وأما القسم الثاني فهو جمع النصوص التي تتجلى في صور تحتمل أن تكون أصولًا أو قواعد بحسب منظور الباحثين وتوقعاتهم، فهذا هو القسم الذي عليه مدار المحاولات المعاصرة التي رامت استخلاص الأصول والقواعد، إذ كان اتجاهها لجمع النصوص المتناثرة في بطون التفاسير ووسمها بأصول أو القواعد، ولا شك أن جمع تلك النصوص وإن كان فيه قدر من الجهد إلا أنه ميسور إذا قيست مشقته بمشقة القسم الأول. وبغض النظر عن الإشكالات التي شابت المحاولات المعاصرة في جمعها لتلك النصوص مما يمكن قراءة تفاصيله في الدراسات المشار لها سلفًا= فإن ثمة إشكالات من المهم إمطة اللثام عنه وبيانه، وهو أن مفهوم الأصول والقواعد حصل له نوع من الضمور في التصورات والأذهان فصار منحصرًا في النصوص المنطوقة التي يعثر عليها الباحثون في تضاعيف التفاسير وثناياها، وأما الأصول والقواعد المستترة في

ممارسات المفسرين والكامنة في تصرفاتهم فلم تعد حاضرة في المفهوم الشائع للأصول والقواعد عند الكثيرين، وغابت عن التصورات الغالبة، ولازم هذا أن المفهوم الشائع للأصول والقواعد مفهوم مبتور منقوص تحضر فيه بعض دلالاته وتغيب أهمها، وغياب الدلالة الأهم للمفهوم لازمه عدم القدرة على التصور الكامل للأصول والقواعد، ولازم ذلك عدم اتجاه التفكير نحو هذه الدلالة إذ هي غير حاضرة في التصور، ثم اللازم لهذا كله عدم التوجه أصلاً لاستخلاص الأصول والقواعد الحاملة لتلك الدلالة ولا إمكانية بناء آليات وطرائق استخلاصها واستخراجها.

الانتقائية للأصول والقواعد:

كان من أبرز إشكالات بعض المحاولات المعاصرة في سعيها لاستخلاص أصول التفسير وقواعده من المسار التطبيقي اعتماد الانتقاء منهجاً لاستخلاص الأصول والقواعد، وذلك الانتقاء تعددت صوره، فمنه ما كان يجعل حدود العمل في التفاسير سورة أو قدرًا من القرآن الكريم، ومنه ما كان بالجمع بين عدد من التفاسير، ومنه ما كان انتقاء لبعض مضامين التفاسير دون استقصاء كل مواطنها، وهذا الانتقاء يجعل محاولات الاستخلاص التي تنتهج ذلك النهج تقدم تأصيلاً مبتوراً غير مكتمل، بل ربما كان تأصيلاً خاطئاً أو مغلوطاً، ذلك أن الأصول أو القواعد إنما هي تعبير عن أمور كلية لا جزئية، فالإقتصار في استخلاصها على سورة أو مجموعة من السور أو انتقاؤها من بعض مضامين التفسير يسلمها الكلية التي هي قوامها ولها، فما يُستخلص من سورة قد نجد ما يعارضه أو يقيد به أو ينقضه في سور أخرى، وما يُنتقى من موطن بعينه سنجد ما يقيد به أو يعارضه في مواطن أخرى، فالقواعد المختلفة، فيعملها المفسر تارة ويهملها أخرى، ويعملها بإضافة بعض القيود بحسب ما يترجح له في كل حالة من الحالات المتعددة التي تتجلى فيها تلك الأصول والقواعد.

إن اتخاذ الانتقاء أو العثور مسلكاً لاستخلاص الأصول والقواعد لن ينتج إلا تأصيلاً مبتوراً وتقعيدياً منقوصاً إن صحت تسميته تجوراً بالأصول والقواعد؛ لأن الأصول والقواعد وفق هذا المسلك تفقد مقومها الرئيس وهو الكلية، وهو ما يعني أنها أصول وقواعد متوهمة لدى مستخلصيها، مما ينعكس عليها بالسلب ويشكك في صحتها ومصداقيتها، وطالما قصدنا للمسار التطبيقي لاستخلاص الأصول والقواعد فذلك شأنه وتلك طبيعته التي ينبغي التعامل معها وفق ما هي، وليس العجز عن الاستقصاء

أو التبع مسوغاً للتعامل بهذه الانتقائية؛ لأنها تأصيل لما ليس أصلاً وتقعيد لما ليس قاعدة. وثمة إشكالات أخرى فيما يتعلق باستخلاص القواعد من المسار التطبيقي من اللجوء للتعميم، واعتبار الأصل المستخرج من تفسير ما أو القاعدة المستخلصة من تصرف مفسر معين قاعدة أو أصلاً عامّاً ساريّاً في عموم المادة التفسيرية، وعند كل المفسرين، وغير ذلك من الإشكالات التي ليس المقصود استقصاؤها وإنما الإشارة لأبرزها وأخطرها.

السؤال 8: ذكرتم فيما سبق المسار التطبيقي وبعض المقترحات لاستخلاص أصول التفسير وقواعده منه، فما نظركم تجاه المسار النظري المجرد للأصول والقواعد؟

المسار النظري: وهو المسار القائم على تجريد الكلام عن الأصول والقواعد في مؤلفات أو بحوث مستقلة، والراصد للتأليف في هذا المسار قبل العصر الحاضر يجد أن مفاهيم القواعد والأصول متفاوتة وليست ثمة دلالة بعينها توارد العلماء على الانطلاق منها، فليس الإتقان للسيوطي كالتيشير للكافيجي، وليس قانون التأويل لابن العربي كأصول التفسير لابن تيمية، وليس الفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي كالتكميل في أصول التأويل للفراهي لا في المقاصد ولا في المفاهيم ولا في المضمون ولا في طرائق تناول، وإنما يقدم كل منهم رؤيته الخاصة لفهم التراث التفسيري أو التعامل معه أو الإضافة عليه. وأما العصر الحاضر فقد كثر التأليف فيه بعنوان أصول التفسير أو قواعد التفسير، ومع أن ثمة تفاوتاً بين بعض المؤلفات في مفاهيم الأصول والقواعد، فإن الكثرة الكاثرة من المؤلفات في الثلاثين عاماً الأخيرة تقريباً يتقارب - إن لم يكن متحداً - مفهومها للأصول والقواعد، وتتقارب مضامينها باعتبار شيوع النسخ والنقل في كثير من المؤلفات المعاصرة، واعتمادها على مؤلفات بعينها والتأطر بها، ورغم كثرة هذه المؤلفات إلا أن كثيراً منها يتعذر ضبط معايير نظرتها لأصول التفسير وقواعده، وتحرير الأسس المعتمدة لديها، ورغم كثرة المؤلفات في أصول التفسير وقواعده كثرة لم تقع في أي عصر سبق إلا أن هذه الكثرة غير حقيقة لكثرة النقل والتكرار بينها بحيث يغنيك عن كل ما فيها كتابان أو ثلاثة، ويمكن لمزيد من الإيضاح مراجعة الدراسات الصادرة عن مركز تفسير «أصول التفسير في المؤلفات، التأليف المعاصر في قواعد التفسير دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية» للوقوف التفصيلي على الإشكالات المنهجية المتعلقة بالتأليف المعاصر في الأصول والقواعد.

السؤال 9: تزخر الساحة الحديثة بحراك بحثي واسع وتراكم الكتابة في باب القواعد التفسيرية، الشيء الذي اتسعت معه رقعة المفاهيم والغايات أو بالأحرى بروز التساهل في هذا الطرح، فما أبرز الإشكالات التي يواجهها هذا الحراك البحثي؟ وما معايير الحكم بقاعدية القواعد المبنوثة في عدد من هذه الكتابات في نظركم؟ وهل يمكن صياغة نموذج مرجعي يعين على ضبط الحكم بالقاعدية حول ما اكتنفته المؤلفات التي عنيت بهذا الشأن؟

- أما عن الحراك البحثي في قواعد التفسير الذي أشرتم إليه في السؤال وما يتعلق به من إشكالات فقد تتبعت دراسة «التأليف المعاصر في قواعد التفسير» جُلّ الرسائل العلمية والمؤلفات المعاصرة المتعلقة بالقواعد، وأثبتت التتبع أن معظم التأليف المعاصر في قواعد التفسير دائر في إطار دراسة «قواعد التفسير» للدكتور خالد السبت، ومسلم بمنطقاتها، ومقتفٍ لآثارها، ودائر في مضامينها اجترارًا ونسخًا، بل حتى بعض الرسائل التي تقيد عملها بمفسر معين نسخت بعض القواعد المذكورة في كتاب الدكتور السبت وصارت تبحث لها عن أمثلة عند ذلك المفسر، فصار العمل في حقيقته البحث بتفسيره، ولم يخرج عن ذلك إلا القليل النادر من الرسائل والبحوث التي اطلعت عليها، ولذا فالحراك البحثي الذي تفضلتم بالسؤال عنه حراك شكلي لا جوهري؛ إذ لم تُحدِث كثرة الرسائل العلمية والمؤلفات حراكًا بحثيًا كبيرًا تختلف فيه الأنظار وتتجدد فيه الأفكار، وتتعدد فيه المداخل البحثية للقواعد وتأتي الدراسات اللاحقة بما لم تأت به الدراسات السابقة بحيث يعود ذلك بالفائدة على تطوير البحث في هذا الميدان والتهوض به إلى آفاق أكثر عمقًا وأرسخ تأصيلًا، وإن أكبر الإشكالات التي يواجهها هذا الحراك البحثي تأسيس المداخل المنهجية والمنطقات البحثية اللازمة للإبحار في ميدان القواعد والتزام السير وفق هذا التأسيس وتلك المنطقات، وبعبارة أخرى ضبط مداخل العمل في القواعد قبل إنتاج القواعد.
- وأمّا سؤالكم عن معايير الحكم بالقاعدية في الدراسات المعاصرة، فمن الضروري الإشارة إلى أن ثمة ارتباطًا بين مفهوم القاعدة وبين معايير الحكم بقاعديتها، ولذا فالمفهوم الذي يُختار

للقاعدة يحمل في طياته معايير وصفها أو الحكم بقاعديتها، ولما كان الدكتور خالد السبت - ومن تابعه من الباحثين- قد تبني كون القاعدة حكمًا كليًا صادقًا على كل ما يندرج تحته من جزئيات، وأن الاستقراء هو سبيل الوصول لذلك الحكم الكلي، فمفاد هذا أن معايير الحكم بالقاعدية جوهرها استقراء كل الجزئيات لاستخلاص الحكم الكلي، غير أن الذي جرى العمل عليه في التأليف المعاصر الإحالة في استقراء هذه القواعد على الأئمة السابقين، والتصريح بأنهم الذين تصدوا للحكم بقاعديتها، ولذا كان نقاش التأليف المعاصر في إثبات دعواه حصول الاستقراء من السابقين ودلائل إحالته عليها في ذلك بعد إثبات انطلاق السابقين من نفس مفهوم القاعدة الذي اختاره التأليف المعاصر، وهو ما لم يتكفل التأليف المعاصر ببيانه وإثباته لا في المفهوم ولا في حصول الاستقراء، ولذا فمناقشة التأليف المعاصر كائنة في مدى وفائه بما صرح بالتزامه والانطلاق منه لا في مضامين القواعد التي ذكرها ولا في صحتها أو خطئها، وإنما في منهجية حكمه بقاعديتها وفق منطلقاته التي أسسها.

• وأما السؤال عن إمكانية صياغة نموذج مرجعي يعين على ضبط الحكم بالقاعدية: فالمسألة ليست متعلقة بصياغة نموذج مرجعي بمقدار ما هي متعلقة برؤية متكاملة للعمل في قواعد التفسير، تجمع بين ضبط مفهوم القاعدة وتحديد مستلزماته والالتزام بها وفهم جوهر القاعدة وضبط منهج الحكم عليها، فإذا تم الانطلاق من المفهوم نفسه الذي اعتمده المؤلفات المعاصرة في القواعد، وهو كون القواعد كلية استقرائية فلازم ذلك مراعاة مجموع أمور تخرج القاعدة من رحمها وهي:

1. مراعاة أن القاعدة حكم سار في الجزئيات وليس نصًا مصوغًا في كلمات، فالتتبع للحكم الساري في الجزئيات سواء حصل النص عليه أم لم يحصل وقد سبق بيان هذا.
2. تحديد الجزئيات التي يسري فيها الحكم واستقراؤها.
3. التثبت من سريان الحكم في جل الجزئيات المستقرة.
4. تحديد كونها قاعدة أو خاصة بمفسر معين.
5. صياغة الحكم الكلي صياغة دقيقة أو نقل نصه إن كان منصوصًا.

والمقصود هنا أن إنتاج القواعد ليس عملاً آليًا محضًا يتم بمجرد إيجاد الإطار المرجعي، وإنما هو عمل بحثي يعتمد على ملكة الباحث في تصور القاعدة وفهم حقيقتها، ومراعاة اطراد الحكم الكلي لها، والتنبيه لتقلباته وتعارضاته واستثناءاته وصحة تنزيله على الجزئيات المندرجة تحته وغير ذلك مما

يستلزمه هذا العمل من مشاق، ثم مراعاة كون القاعدة معتبرة عند كل المفسرين أو عند بعضهم إلخ ذلك مما هو بعيد عن كل البعد عن صيد نص تروقنا صياغته أو يجذبنا بهاؤه.

السؤال 10: في ضوء مختلف الجهود التي شهدتها أصول التفسير وقواعده قديمًا وحديثًا، ومن خلال انشغالكم بهذا الطرح، هل آن الأوان لترسيم تسمية علم أصول التفسير وعلم قواعد التفسير على نحو منهجي منضبط يستوعب سياجه المعرفي الشقين النظري والتطبيقي كما هو شأن عدد من العلوم، والتي من أبرزها علم أصول الفقه؟

لديّ وجهة نظر خاصة ليست ملزمة وهي مطروحة للنقاش والتداول حول ما يتعلق بتأسيس ما أسميته في السؤال (علم أصول التفسير) أو علم (قواعد التفسير) وغيرها مما يشيع في أوساطنا المعاصرة من قضايا علمية يراد لها أن تكون علمًا مستقلة، وحاصلها أن ثمة شغفًا وتسارعًا أحيانًا لتأسيس أو بناء علوم جديدة، بحيث يتحول التأسيس لهذه العلوم لإشكال في نفسه يُشغَل به ويُحشد له ويُنظر له وتُقام تصورات افتراضية لتلك العلوم نابعة من هذا الشغف والتسارع، وتضخيم للأمور أحيانًا، بحيث صار كثير ممن يشغَل بقضية من القضايا العلمية وينغمس في دراستها ويتراكم عنده بعض الخبرة فيها يراها جديرة بأن تكون علمًا مستقلًا، مع كون الأمر لا يستحق أن يكون كذلك أحيانًا، وأنا أرى أن من ذلك أصول التفسير وقواعده، وأن أحد أبرز الأشياء التي أسهمت في تضخيمها وتكثير إشكالاتها المبادرة إلى القول بأنه ليس للتفسير سياق معرفي مقنن يمكن التعويل عليه لأننا لم نر الأوائل بادروا للكتابة المستقلة فيها، وكان أول من ابتدأ القول في ذلك بحسب علمي الدكتور فريد الأنصاري -رحمه الله- في كتابه أجديات البحث في العلوم الشرعية، وكنت مقتنعًا بهذا التصور مدة، ولكن الواقع التطبيقي للتفاسير دال على أن الأصول والقواعد لها حضور كبير وتوظيف من قبل المفسرين في تفاسيرهم، وأن ثمة سياجًا معرفيًا يتخلق إنتاج المعاني التفسيرية بداخله، فلو أننا ابتعدنا عن الجدل النظري فيما يتعلق بمدخل التأسيس للأصول والقواعد وما بينهما من اتحاد أو تغاير، وجاوزنا النظر لها وفق المبادئ العشرة للعلوم، لوجدنا موضوع (سياسة العادي) التي تتحدث

عنها لأصول التفسيرية الكلية التي يتم إعمالها في إنتاج المعاني التفسيرية وفهماها كالقرآن والسنة واللغة والتاريخ والسياق وبعض الأصول الأخرى التي قد يختلف موقفهم تجاهها، ولو وجدنا كذلك القواعد التفسيرية سارية وموظفة في استعمالات كل المفسرين المعتمدين، لكن ثمة تفاوتاً بينهم في إعمالها وتقديم بعضها على بعض بحسب ما يظهر لكل مفسر في كل موطن، تتزاحم فيه الأصول والقواعد، فإعمالهم لها لم يتشكل في نمط واحد، ولم يتقوّلوا بداخل قالب جامد؛ لأن إعمالها يتفاوت بحسب ما يحتف بها من قرائن، وما يتنازعها من أحوال، وسيبقى هذا شأنها سواء صيرناها علمًا أو لم نصيرها علمًا، والقول بأن غياب السياج التقني للأصول والقواعد هو الذي فتح الباب لكثير من التفسيرات المنحرفة، والتأويلات الباطلة ليس مقبولاً من وجهة نظري؛ لأن سبب هذه التأويلات إما الجهل بهذه الأصول أو بكيفية إعمالها، أو إنكار بعضها كما هو عند الفراهي مثلاً، أو ابتكار البعض مسالك جديدة للتفسير تجافي المسالك المتداولة كالتفسير بحسب ترتيب النزول، وإما الرغبة في تفسير القرآن وفق الأهواء والرغبات، فالسياج التفسيري قائم ومطبق عملياً في آلاف المعاني التي نقلها وأنتجها المفسرون، والأصول والقواعد سارية في تطبيقاتهم، لكل من رامها وقصدها وهي بحاجة إلى تتبعها وفهم طرائقهم في توظيفها وتفعيلها، وتفاوتهم في التوظيف والتفعيل بحسب ما يترجح لدى كل منهم، ولستنا في مرحلة إنتاج معانٍ جديدة لها كثرة كاثرة حتى نعني ببناء الأصول والقواعد بناءً جديداً ونشق لها طريقاً يبيّن، بل نحن بحاجة إلى بناء الملكات في فهم كفاءات التوظيف والتفعيل للأصول والقواعد السارية في تراثنا أكثر منا بحاجة لبناء علم خاص بأصول التفسير وعلم خاص بقواعد التفسير يشغلنا الجدل في مستلزمات بنائهما عن الاشتغال بالتفسير وتأسيس الملكات في فهمه وضبط طرائق أئمتة واستخلاص أصوله وقواعده السارية في التراث ورصد كفاءات إعمالها وإهمالها، خاصة أن ثمة تسارعاً للتنظير وتكاثراً للبحوث حول تأسيس علم أصول التفسير، وإني لأعجب من أناس لم أعرف لهم اشتغلاً بالتفسير ولا بأصوله ولا بقواعده لا بحثاً ولا تأليفاً ولا تدريساً فإذا بهم يكتبون بحوثاً في إشكالات أصول التفسير ويؤسسون لرؤية في بنائه، وكفاءات النهوض به؛ لأن التنظير وإن كان شاقاً لكنه قريب المأخذ ممكن التناول، وهذا من ثمار انفصال التنظير للعلوم عن واقعها العملي التطبيقي.

ولست أمانع تأسيس علم لأصول التفسير والاستفادة مما يمكن في هذا الجانب إن كانت الحاجة لذلك ماسة، والدوافع قائمة والغاية محددة، عند من يرى أهمية ذلك ويقوى على التضلع بهذا الشأن

إن جاوز كثيرًا مما سبق طرحه وأشارت له بعض الدراسات في أصول التفسير وقواعده من إشكالات تتعلق بالعمل في مسارها النظري والتطبيقي، لكنني لا أرى أن الدافع لتأسيس ذلك العلم هو دعوى أن باب التفسير مفتوح على مصراعيه لكل من رآه دون أصول وقواعد يجب الالتزام بها، وأرى كذلك أن البناء الحقيقي للأصول والقواعد استخلاصها من تطبيقات المفسرين ورصد حركتها في تفاسيرهم.